مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٣٠ع٢ ص ص: ٢٦١- ٢٨٠ (٢٠٢٢م)
DOI:10.4197/Art.30-2.9

توظيف الأدلة الجدليَّة في تقرير المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة
ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتابه (الخصائص) أنموذجًا

د. تُركيَّة بنت عامر بن مطلق العُميريّ
الأستاذ المساعد في قسم الثَّقافة الإسلاميَّة والمهارات اللُّغويَّة
قسم الثَّقافة الإسلاميَّة والمهارات اللُّغويَّة بكلية العلوم والآداب
جامعة الملك عبد العزيز

مستخلص. تقوم هذه الدِّراسة على تسليط الضَّوء على نوع من أنواع الأدلة النَّحويَّة، وهي الأدلة أو الحجج الجدليَّة، من خلال التَّعريف بها، وبيان الفرق بينها وبين الأدلة العلميَّة المؤكدة (قواعد التَّوجيه)، وأثر توظيفها في تقرير المسائل، وذكر نماذج من توظيفها في كتاب (الخصائص)؛ لابن جني (ت٣٩٢هـ).

واعتمدت هذه الدِّراسة على المنهج الوصفي التَّحليلي.

وخرجت بالنَّتائج التَّالية:

- تمتاز الأدلة الجدليَّة بأنَّها قواعد منطقيَّة عقليَّة عامَّة؛ فهي لا تختصّ بالمسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة، بل تنسحب على أكثر من باب في أي علم.
- تشارك هذه الأدلة الأدلة العلميَّة المؤكدة (قواعد التَّوجيه) بأنَّهما من الأصول المعتبرة، وتفارقها الأخيرة بأنَّها في صلب العلم.
- حرص النَّحويون –كـ ابن جني (ت٣٩٢هـ)، وابن الأنباريّ (٥٧٧هـ) – على توظيفها في مسائلهم؛ حرصًا على سلامة المنهج في التَّقعيد النَّحوي، وتحقيق الوقوف الصَّحيح على الأحكام النَّحويَّة.

المقدمة

وبه نستعين. إنَّ لدراسة أصول العلوم أهمية في فهمها وإدراك حقائقها، وأحكام فروعها، وردّ هذه الفروع إلى قواعدها الكلية، وربط جزيئاتها بالكليات، وربط النَّظائر بعضها ببعض، والتَّمييز بين المتشابهات، وإدراك أوجه المتنافرات والمتباينات، ومعرفة ما يحمل على بعض، وما يغني أو يستغني به عن غيره.قال ابن تيمية (ت٦٨٢هـ):"لا بدّ أن

يكون مع الإنسان أصول كلية تردّ إليها الجزئيات؛ ليتكلّم بعلم وعدل، ثُمَّ يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذبٍ وجهلٍ في الجزئيات، وجهلٍ وظلمٍ في الكليّات، فيتولّد فسادٌ عظيم" .[١]

ويطلق الأصل في اللُّغة على ما يبتني عليه غيره[٢] ، أو أسفل كلّ شيء .[٣]

ومن إطلاقاته في الاصطلاح:

– الدَّليل، مثل:"وأصل هذا الحكم كذا أي دليله.[٤]"

– القاعدة الكلية، مثل:"الواو في (قال) مقلوبة بالألف؛ للأصل، أي: القاعدة الكلية المذكورة في علم الصَّرف".[٥]

ونرى اللُّغويين والنَّحويين والصَّرفيين قد وضعوا قواعد وأصولًا وطؤوا بها أركان التُّراث اللُّغوي والأدبي؛ لذا نجد في تراثنا علومًا رفيعة؛ منها: علم أصول النَّحو.

وأصول النَّحو عرَّفها ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) بأنّها "أدلّة النَّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله".[٦]

وعرفها السّيوطيّ (ت٩١١هـ) أنَّها"علم يبحث فيه عن أدلة النَّحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المُستدِلّ .[٧]"

وذكر الدُّكتور علي أبو المكارم أنَّها"دراسة الخطوط الرَّئيسيَّة العامَّة التي سار عليها البحث النَّحوي، والتي أثرت في إنتاج النُّحاة وفكرهم على السَّواء، وهذه الخطوط العامَّة قديمة جدًّا في البحث النَّحوي، حتَّى إن من الممكن أن نردها إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النَّحو العربي، أي: إلى أواخر القرن الأوَّل وأوائل القرن الثَّاني".[٨]

وتكمن معرفتها بـ "التَّعويل في إثبات الحكم على الحجة والتَّعليل، والارتفاع عن حضيض التَّقليد إلى يفاع الاطلاع على الدَّليل" .[٩]فالدَّليل هو المصدر الذي يستندون عليه في استنباط الحكم، والقاعدة الكلية.

وتنقسم هذه الأدلة أو الأصول النَّحويَّة إلى ثلاثة أقسام :[١٠]

- أدلة علمية مؤسِّسة (النَّقل، والقياس، والاستصحاب على ضعفه، والإجماع على خلاف فيه).
- أدلّة علمية أو حجج فرعيّة موجِّهة أو ضابطة مؤكِّدة.

---

[١]. مجموعة الفتاوي ٢٠٣/١٩.وينظر: الدليل النحوي بين الكفاية والاعتداد به ص٢.
[٢]. ينظر: تاج العروس (أصل).
[٣]. ينظر: العين (أصل).
[٤]. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٨٨/١.
[٥]. المصدر السابق.
[٦]. لمع الأدلّة في أصول النحو ص ٨٠.
[٧]. الاقتراح في أصول النحو ص٢١.
[٨]. أصول التفكير النحوي ص١٧.
[٩]. لمع الأدلّة في أصول النحو ص ٨٠.
[١٠]. ينظر: الدليل النحوي بين الكفاية والاعتداد به ص٧.

- أدلّة أو حجج جدليّة.

وفي هذه الدراسة سأسلط الضَّوء على الأدلة الأخيرة، وهي الأدلة الجدليَّة التي تخدم القضايا العلميّة على العموم دون الاختصاص بعلم دون غيره. وتوظيفها؛ لأنَّني لم أقف على دراسة دارت حولها، ولأنَّ الحاجة ماسَّة لدراسة النَّحو غير المبوب؛ لأنَّ" النَّحو المبوّب وحده لا يكفي في إدراكه، كما ينبغي".[١١]

وعن اختيار ابن جني (ت٣٩٢هـ) كـ نموذج لتوظيفها؛ لأنَّه أوَّل من تناول الأصول النَّحويَّة دون أن يفرد لها مؤلفًا مستقلًا[١٢]؛ قال:"لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النَّحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[١٣]، وجعل دراسة أصول النَّحو غاية يرمي إليها في كتابه الخصائص؛ إذ قال:"وإنَّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"[١٤]؛ فهو "كتاب جامع للأصول النَّحويَّة وأقسامها وأنواعها، ومحيط بالأدلة وأسرار اللُّغة الشَّريفة، كما أراد له مؤلفه، بل إنَّه يتناول جميع ما يتصل بعلم أصول النَّحو بالدِّراسة والتَّحليل الدَّقيق، ولم يترك ابن جني شاردة ولا واردة تتعلق بهذا العلم إلا منحها من البيان والشَّرح ما تستحقه"[١٥]. ومن الذين اهتموا بتضمين الأدلة الجدليَّة في مصنفاته؛ إذ تظهر جلية واضحة في كتابه المختار (الخصائص).

والسُّؤال هنا:

- ما الحجج الجدليَّة؟
- ما الفرق بينها وبين ما يُسمَّى بـ (قواعد التَّوجيه)؟
- ما أثر توظيف هذه الأدلة في تقرير المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة؟

وقد قسمت البحث إلى قسمين؛ الأوَّل منهما أجبت فيه عن الأسئلة السَّابقة، والآخر ذكرت فيه نماذج من توظيف هذه الأدلة في كتاب الخصائص. وسُبِق القسمان بـ مقدمة.

وقد انتهجت في هذه الدِّراسة المنهج الوصفي والتَّحليلي.

- القسم الأوَّل: الأدلة الجدليَّة:

سأتحدث هنا عن الأدلة الجدليَّة، والفرق بينها وبين قواعد التَّوجيه، والخلط الذي وقع فيه البعض بينهما، وأثر توظيف هذه الأدلة في تقرير المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

---

١١. المصدر السابق ص٢٦.

١٢. هذا يخالف ما ذهب إليه د.سعود أبو تاكي الذي يرى أن "ابن جني أول من ألف في هذا العلم وخصص له كتابًا مستقلًا".خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ص١٩٨

١٣. الخصائص١/٢.

١٤. المصدر السابق ٣٣/١.

١٥. خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ص٢٢١.

أوَّلًا: ما الحجج الجدليَّة؟

يحتاج النَّحوي في تصانيفه إلى إثبات صحة ما ذهب إليه. وما توجه إليه قد يعترضه آراء وتوجهات مخالفة أو مناقضة؛ فيلجأ إلى أصول أو أدلة جدلية يتسلح بها في هذه الحالة من تدافع الآراء حول المسألة.

فمعنى الجدل في اللُّغة، قال ابن فارس:"الجيم والدَّال واللام: أصل واحد، وهو من باب استحكام الشّيء في استرسال يكون فيه" .(١٦)

والجدل في الاصطلاح قال عنه الرَّاغب:"الجدال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة".(١٧)

وقال الجرجانيّ:"الجدل: دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح الكلام" .(١٨)

وسميت بالجدليَّة؛ لأنَّها تستعمل في مواطن الحوار والخلاف؛ لذا نجدها في كتب الخلاف والحوار النَّحوي"يقصد بها ترجيح رأيٍ، أو الانتصار لفكرة، أو تأييد مقولة، أو دفع رأي، وبيان ما فيه من خلل، أو بيان ما في فكرة ما من القصور، ومجافاة الصَّواب، أو تفنيد مقولة وبيان زيفها".(١٩)

وقال الإمام الجويني في تصوير الجدل:"إظهار المتنازعين مقتضى نظرتهما على التدافع والتنافي بالعبارة، أو ما يقوم مقامها من الإشارة والدلالة".(٢٠)

وقال حاجي خليف عن علم الجدل:"هو: علم باحث عن الطُّرق التي يقتدر بها على إبرام ونقض. وهو من فروع علم النَّظر، ومبنى لعلم الخلاف مأخوذ من الجدل، الذي هو أحد أجزاء مباحث المنطق، لكنَّه خصّ بالعلوم الدّينيَّة...".(٢١)

وقد مثَّل ابن جني (ت٣٩٢هـ) مرحلة التَّلاحم الوطيد بين النَّحو وعلم الكلام في الشَّكل والمضمون.فالتَّأثير العلمي– كما هو معروف – بين المنطق والفلسفة وعلوم اللُّغة العربيَّة والنَّحو على وجه الخصوص كان مبكرًا؛ إذ يقول ثعلب (ت٢٩١هـ) عن الفراء (ت٢٠٧هـ) العالم اللُّغوي النَّحوي" كان الفراء يتفلسف في تأليفاته ومصنفاته، يعني: يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة".(٢٢)

والمقصود أنَّه تابع الفلاسفة في منهجهم، وهذا التَّأثر في الزَّمن المبكر يدلّ على نشوء علاقة متقدمة منذ القرون الأولى.

---

١٦. مقاييس اللغة ٤٣٣/١.
١٧. المفردات في غريب القرآن ص٨٩.
١٨. التعريفات ص٧٤.
١٩. الدليل النحوي بين الكفاية والاعتداد به ص٢٥.
٢٠. الكافية في الجدل ص٣٠.
٢١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والظنون ٥٨٠/١.
٢٢. مقاييس اللغة ٤٣٣/١.

وقد لجأ ابن جني (ت٣٩٢هـ) في الخصائص إلى المناقشة والحوار بإثارة الأسئلة والإجابة عليها وتحليل الظَّواهر وتعليل الأحكام من أجل الخروج بنتيجة ثابتة، وقاعدة محددة؛ فأسلوبه في الحوار مشبع بالجدل المنطقي"حتَّى لتكاد تحسبه لما فيه من دقة البحث وحسن التَّصرف في الاستدلال والنَّقض ومراعاة النِّظام المنطقي؛ حوارًا فلسفيًّا على رغم من اتصاله بالسَّماع والقياس"[٢٣] إذ نجد في كلّ ظاهرة عنده نقاشًا وتحليلًا، ولكلّ قاعدة تعليلًا.

فهذه الأدلة لا تختصّ بالمسائل النَّحويَّة التي ذكرت فيها؛ قال تمام حسان عن الجدل النحوي: هو" حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به، والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو"[٢٤]؛ فهي قواعد عامَّة، تمتاز بالمنطقيَّة والعقليَّة؛ فـ"الدَّليل العقلي النَّحوي هو كلّ ما كان أصل الاستدلال فيه عائدًا إلى العقل والنَّظر والرَّأي والاجتهاد، لا إلى نص من الكلام العربي الفصيح المسموع[٢٥]".و"لا ترجع إلى منطق العلم الخاصّ، وإنَّما ترجع للمنطق العامّ الذي تشترك العلوم في الإفادة منه، وفي تكوين جدلها العلميّ، وإقامة دروس ومناظرات ومحاورات يقصد بها ترجيح رأيٍ، أو الانتصار لفكرة، أو تأييد مقولة، أو دفع رأي، وبيان ما فيه من خلل، أو بيان ما في فكرة ما من القصور، ومجافاة الصَّواب، أو تفنيد مقولة وبيان زيفها".[٢٦]

ويشترك فيها الفكر العامّ؛ فهي تنسحب على أكثر من باب في أي علم؛ فمثلا القاعدة الجدليَّة:

- (لا يجمع بين العوض والمعوض)؛ وهي من القواعد التي يحتج بها في الفقه؛ فمثلا: لا يجوز ولا يصحُّ شرعًا الجمع بين البدلين: العوض والمعوض، في ملك شخص عمَّا استحقه؛ "فتحقيقًا لمقاصد التَّصرفات، يمنع الشَّارع الحكيم من أن يجمع العوضان لشخص واحد في المعاوضات؛ لأنَّ الغرض منها تحصيل المصلحة لكلا المتعاوضين"[٢٧]. فهذه القاعدة من القواعد المهمة في الفقه الإسلامي. وفي النَّحو: جاءت هذه القاعدة –لا يجمع بين العوض والمعوض– في عدة مواضع في مسائل أبواب مختلفة:

١. في باب النِّداء:

- نحو قولهم: (اللهُمَّ) ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ الميم عوض من حرف النِّداء المحذوف؛ دليلهم على ذلك أنَّهم لا يجمعون بينهما، إلا في شذوذ أو ضرورة شعر .[٢٨]

- نحو قولهم: (يا أبتِ، ويا أمُّتِ) ذهب البصريون وطائفة من الكوفيين، وهي أنَّ التَّاء عوض من ياء الإضافة المحذوفة، والأصل: يا أبي ويا أمِّي؛ فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها، ثُمَّ دخلت التَّاء عوضًا منها .[٢٩]

---

٢٣. علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي دراسة ص١٨٥.
٢٤. الأصول ص١٨٢.
٢٥. قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري ص٦٤.
٢٦. مركزية النص وآليات تحليله في النظرية النحوية ص٢٥.
٢٧. مقاصدية القواعد الفقهية عند سلطان العلماء العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ) وتلميذه الإمام القرافي (ت٦٨٤هـ): دراسة نماذج ص٦٢.
٢٨. ينظر: شرح المفصل ٣٦٦/١.
٢٩. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٥٠/١.

٢. في باب الشَّرط:

- نحو قولهم: (أمَّا زيدٌ فذاهب) ذهب جماعة من النَّحويين إلى أنَّها حرف بمعنى (إنْ)، حذف شرطها اختصارًا في الكلام، وعوض المحذوف بجزء مما في حيز الفاء. والأصل: أمَّا يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ، حذف شرطها (يكن من شيء)، وعوض بـ (زيد) بعد إدخال الفاء على ما بعده؛ لأنَّها جعلت واسطة بين المفردين أو الجملتين فلا يبتدأ بها؛ فصارت الجملة: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ؛ فحصل الاختصار.[٣٠]

- نحو قولهم: (افعلْ هذا إمَّا لا) ذهب البصريون إلى أنَّ (إمَّا) هذه مركبة من (إن) الشَّرطيَّة، زيدت عليها (ما) عوضًا من فعل الشّرط المحذوف وما يتصل به، والأصل: افعلْ هذا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَه). فـ (ما) المدغمة مع (إنْ) عوض من الجملة المحذوفة؛ فلا يجمع بينهما.[٣١]

ج. في باب (كان):

نحو قولهم: (أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقت) على مذهب بعض النَّحويين أنَّ (كان) في هذا المثال محذوفة؛ لكثرة الاستعمال قصدًا للتَّخفيف؛ عوض عنها بـ (ما) مؤكدة، وزيادتها لازمة؛ لتكون دالة على الفعل (كان) المحذوف. ولا يجوز الجمع بين (ما) والفعل؛ لأنَّ العوض لا يجتمع مع المعوض منه.[٣٢]

د. في باب القسم:

– نحو قولهم: (واللهِ أو تاللهِ لأفعلنَّ) في حروف القسم يمتنع الجمع بين الحرفين، أي: بين العوض والمعوض؛ فلا يصحُّ القول: (وبالله) أو (وتالله).

– نحو قولهم: (آللهِ ما فعلَ).[٣٣]

– نحو قولهم: (ها اللهِ ما فعلتُ).[٣٤]

- الإفراد قبل التركيب: هذه القاعدة من القواعد المهمة في علم الطّب والكيمياء؛ فهناك أدوية مفردة، قد تتركب مادتها مع مادة دواء آخر؛ فتصبح مادة دواء مركب[٣٥]. وفي النَّحو: جاءت هذه القاعدة –الإفراد سابق للتركيب– في عدة مواضع في مسائل أبواب مختلفة:

---

٣٠. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/٦٦.

٣١. ينظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ١/٣٦٦.

٣٢. ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/١٢١.

٣٣. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/٣٢٧.

٣٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/٣٢٧.

٣٥. الأدوية المفردة هي المواد التي تؤخذ من مصدرها النباتي أو الحيواني أو المعدني، دون خلطها أو مزجها بدواء آخر. أما الأدويةُ المركَّبة فهي مزيجٌ من دَواءين مُفرَدين أو أكثر ينظر: صفحات من تاريخ التراث الطبي العربي الإسلامي ص٥٦-٥٧.

- قال ابن الخباز (ت٦٣٨هـ) في باب (الاستثناء):"وذهب أبو العباس المبرد إلى أن (إلا) بمعنى استثنى، ويفسد قوله أنَّ معاني الحروف لا تعمل. وذهب الفراء إلى أنَّ الأصل: قام القوم إن لا زيدًا، فالنصب بـ(إن)، والنفي بـ (لا)، وهذا تحكم؛ ويفسده أنَّ الإفراد أصل التركيب"".[٣٦]

- قال الرضي (ت٦٨٦هـ) في حديثه عن حروف العطف:" ...لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعا وإن إجمال صبر، قال – أي: سيبويه–: التقدير:(إما تجزع جزعا...)، ولا منع من تغيُّر معنى الكلمة وحالها بالتركيب، كما مضى من كون: (ممَّا) بمعنى (ربُّما)، وقال غيره: هو مفرد غير مركب، إذ الإفراد أصل في الحروف...".[٣٧]

● إنَّ الفعل لا بُدَّ له من فاعل: هذه القاعدة من القواعد المهمة في العقيدة؛ فمثلًا: وجود الله سبحانه وتعالى لابدّ من كونه؛ لافتقار الفعل إلى الفاعل. وفي النَّحو: جاءت هذه القاعدة –أن الفعل لابُدَّ له من فاعل – في مواضع عدة في مسائل أبواب مختلفة، منها:

- قال سيبويه (ت١٨٠هـ) في باب (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك):"وإذا قلت: (ضربوني، وضربتُهم قومَك) جعلتَ ا(لقومَ) بدلًا من (هُمْ)؛ لأنَّ الفعل لا بدّ له من فاعل، والفاعلُ ههنا جماعةٌ وضميرُ الجماعة الواوُ".[٣٨]

- قال الأنباري (ت٥٧٧هـ) في باب (ما لم يسم فاعله):" فإن قيل فلم إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه، قيل: لأنَّ الفعل لا بد له من فاعل...".[٣٩]

- قال العكبري (ت٦١٦هـ) في باب (التثنية والجمع):"وإنَّما لم تُثَنَّ الأفعال لخمسة أوجه:...والثالث: أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل...".[٤٠]

ثانيًا: الفرق بين الأدلة الجدليَّة والأدلّة العلميَّة (قواعد التَّوجيه).

قواعد التَّوجيه هي الحجج الموجهة والأدلة الضَّابطة، وهي من الأصول المعتبرة في النَّحو العربي، تكون في صلب العلم؛ فهي"ضوابط منهجيَّة، استنبطها النُّحاة من قواعد النَّحو وتبويبه؛ ليستعملوها في تقرير مسائل نحويَّة، والتَّدليل على صحّتها، أو رجحان رأي على رأي، أو ردّ رأيٍ من الآراء، وهي مستنبطة من قواعد النَّحو وكلام النُّحاة، المنثور في ثنايا كتبهم، وتسمّى بالقواعد الكليَّة، أو قواعد التَّوجيه.

والمقصد منها ضبط عملية الاستدلال، وتأسيس أطر فكريَّة للنَّحو العربي، وهي نمط من النَّحو غير المبوّب، الذي يشيع في كل النَّحو، ولا تختصّ بباب دون باب، وهي إطار يضبط الاستنباط من قواعد النَّحو وتحكم

---

٣٦. توجيه اللمع ص٢١٥.
٣٧. شرح الرضي على الكافية ٤٠٣/٤.
٣٨. الكتاب ٧٩/١.
٣٩. أسرار العربية ص٩٥.
٤٠. اللباب علل البناء والإعراب ٩٧/١.

توجيهاته، وتخريجاته، وتعين على الاختيار النَّحويّ، وهي تمثل نمطًا من الكليات النَّحويَّة، وبها تردّ الجزئيات إلى كليات معدودة، وهي بخلاف قواعد النَّحو التي توظف في أبوابها الخاصَّة، فهي قابلة لأن توظف في دراسة جميع أبواب النَّحو" .[٤١]

"فقواعد التَّوجيه تعمّ أدلّة النَّحو، وهي جزء مكمّل لأصول النَّحو، ولا يمكن لدارس النَّحو أن يخرج عليها، أو معارضتها، وليست هذه الضَّوابط من المتفق عليه بين النُّحاة، بل هي مرتبطة بمذهب النَّحويّ، الذي يلزمه ولا يلزم غيره، فالخلاف فيها موجود، كما هو الحال في سائر النَّحو وتفريعاته، وهي قواعد مستنبطة من منطق النَّحو.وهي ضرورية لإقامة الجدل النَّحويّ، ولردّ جزئيّاته إلى كليات ضابطة حاصرة".[٤٢]

ويقول تمام حسَّان عنها:إنَّها"الضَّوابط المنهجية التي وضعها النُّحاة؛ ليلتزموا بها عند النَّظر في المادَّة اللُّغويَّة سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا، التي تستعمل؛ لاستنباط الحكم".[٤٣]

من أمثلتها :[٤٤]

١. لا يمكن تصور حركة بدون صامت.
٢. الجارّ لا يضاف.
٣. كلما كثر الإضمار كان أضعف.
٤. لا يجوز وصف النَّكرة والمعرفة بوصف واحد.
٥. لا يجوز الفصل بين المتلازمين.
٦. لا يفصل بين الشّيئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد.
٧. الفرع أضعف عملًا من الفعل.
٨. الحرف السَّاكن حاجز غير حصين.
٩. ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.
١. لا يؤكد الظَّاهر بالمضمر.

فهي تمثل المبادئ الكلية للفكر النَّحوي. فهي قواعد شمولية.

---

٤١. الدليل النحوي بين الكفاية والاعتداد به ص١٩.
٤٢. المصدر السابق.
٤٣. الأصول ص١٨٩-١٩٠.
٤٤. ينظر: المصدر السابق ص١٩١-٢٠٥.

وتشترك الأدلة الجدليَّة مع هذه القواعد بأنَّها "لا يرد ذكرها إلا لمامًا؛ لأنَّ النُّحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنَّما كانوا يشيرون إليها كما سنحت الفرصة لمثل هذه الإشارة إمَّا في معرض الشرح، أو في معرض النِّقاش والمحاجة"[٤٥].

وينبغي أن نفرق بين هذين النوعين من الأدلة؛ فقد أشار الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول إلى (الأدلة الجدلية)، إلا أنَّني وجدت عنده، وعند د. محمَّد سالم صالح هي شيء واحد. فمثلا:

١. الدَّليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاحتجاج به .[٤٦]
٢. الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول .[٤٧]
٣. الفرع لابدّ أن يكون فيه الأصل .[٤٨]
٤. الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ليس له نظير .[٤٩]
٥. الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع .[٥٠]

كلُّها أدلة تخدم النَّحو وغيره من العلوم.

وقد وقفت على عدد من الدراسات تحمل عناوينها عبارة (الأدلة الجدلية) أو (الحجج العقلية)، وهي إمَّا أدلة نحوية تم اختيارها في الترجيح؛ فالتعارض فيها بين الأدلة وغيرها وبين الأصول والفروع وبين الأشياء وأضدادها، كما في دراسة (الاستدلال النحوي وطرقه عند السيوطي من الدليل النحوي إلى الدليل الجدلي– دراسة في ضوء علم اللغة الحديث)؛ لسليم عواريب، أو هي حجج عقلية خاصَّة بالنَّحو، مثل: حجة الوضع، قالت د.سناء رزوقي:"يعد الوضع من الحجج العقلية التي اعتمدها النحاة في استدلالهم على المسائل النحوية، وهو فكرة مجردة يفترض خلالها النحاة أصلًا لغويًّا نمطيًا يخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار وغيرها، وقسمه د.تمام حسان إلى أصل حرف، وأصل كلمة، وأصل جملة".[٥١]

ثالثًا: أثر توظيف هذه الأدلة الجدلية في تقرير المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

الأدلة الجدلية هي دليل من أدلة النَّحو المعتبرة. أو أقول: هي أدلة لها أثر كبير في الاستدلال.

وظفوها مستعملوها في تقرير المسائل المختلفة في أبواب عديدة؛ حرصًا على سلامة مناهجهم في التَّقعيد النّحوي، وتحقيقًا للوقوف على الصَّحيح من الأحكام النَّحويَّة.

---

٤٥. الأصول ص١٩٠.
٤٦. ينظر: المصدر السابق ص١٩٢، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص٤٥٧.
٤٧. ينظر: المصدر السابق ص١٩٣، والمصدر السابق ص٤٦٢.
٤٨. ينظر: المصدر السابق ص١٩٣، والمصدر السابق ص٤٦٦.
٤٩. ينظر: المصدر السابق ص١٩٤، والمصدر السابق ص٤٦٧.
٥٠. ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص٤٦٨.
٥١. الحجج العقلية في اعتراضات البطليوسي (ت٥٢١هـ) على كتاب الجمل ص٥١٩.

ولم يطلق مستعملو هذه الأدلة عليها أي تسمية، كـ ابن جني (ت٣٩٢هـ)، والأنباريّ (ت٥٧٧هـ). ولعلّ السبب وراء عدم تسميتها؛ لأنَّها كانت واضحة في الذِّهن، لم يستلزم الأمر إلى التَّنظير لها؛ فلم يرسموا لها إطارًا.

وإنَّ أثر توظيف هذه الأدلة الجدليَّة؛ لإظهار الصَّواب على مقتضى قوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٥٢]. وربما ينتفع بها في تشحذ الأذهان؛ للوصول إلى حكم ما، أو للاستدلال على صحة مذهب ما.

وفائدتها تظهر بأنَّها رياضة للذهن، توصل إلى التَّحقق العلمي الدَّقيق.

وصياغة هذه الأدلة عند النحويين على نوعين:

الأوَّل: أن يكون الدَّليل من صياغة النَّحوي نفسه.

ويعني بذلك أنَّ بعض النَّحويين لديه القدرة على صياغة الدَّليل وإظهاره، فيكون له فضل السَّبق في ذكر هذا الدَّليل في مؤلفاته. ومن هؤلاء: ابن جني (ت٣٩٢هـ)، فكان له السَّبق في صياغة بعض الأدلة، والتي سبق فيها غيره. ومنها النَّماذج التي سيتم ذكرها في القسم الثَّاني.

الثَّاني: أن يستفيد النَّحوي ممن سبقه في وضع الدَّليل الجدلي.

هذا هو الغالب عند النَّحويين، وما كان من النَّحوي اللاحق إلا نقلها كما هي، أو قد يغير في صياغتها. ومن هؤلاء: ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ).[٥٣]

القسم الثَّاني: نماذج من توظيف ابن جني (ت٣٩٢هـ)؛ للأدلة الجدليَّة في تقرير المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

وظف ابن جني (ت٣٩٢هـ) هذه الأدلة في كتابه الخصائص في تقرير المسائل النَّحويَّة والصّرفيَّة.

١. تقدُم السبب أولى من تقدم المُسبَب.

قال ابن جني:"...وعلى ذلك قال بعضهم:(الحمدُ لُله)، فضمّ لام الجرّ إتباعًا لضمّة الدّال، وليس كذلك الكسر في نحو: إبل؛ لأنَّه لا يتوالى في الجملة الجرّان؛ كما يتوالى الرَّفعان.

فإن قلت: فقد قالوا:(الحمدِ لِله) فوالوا بين الكسرتين، كما والوا بين الضَّمتين، قيل:(الحمدُ لُله) هو الأصل، ثُمَّ شبّه به (الحمدِ لِله)؛ ألا ترى أنَّ إتباع الثَّاني للأوَّل – نحو: مُد، و فِر، وضَن – أكثر من إتباع الأوَّل للثَّاني؛ نحو: أُقتُل. وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ تقدم السَّبب أولى من تقدم المسبب؛ لأنَّهما يجريان مجرى العلة والمعلول...".[٥٤]

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير مسألة عدم إجازة توالي الكسرتين؛ وإنَّ ما جاء في قولهم: (الحمدِ لِله) فهو من باب التَّشبيه بقولهم:(الحمدُ لُله)؛ لأنَّ إتباع الثَّاني للأوَّل أكثر من العكس؛ لأنَّ تقدم السَّبب أولى من تقدّم المسبب.

---

٥٢. سورة النحل آية ١٢٥.
٥٣. مثل: دليل (لا يضاف الشيء إلى نفسه). ينظر: الخصائص٢٦/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٣٦٦/٢.
٥٤. الخصائص ١٧٩/٣.

٢. لا يجتمع الضِّدان.

قال ابن جني:"ومن غلبة حكم الطَّارئ حذف التَّنوين؛ للإضافة، نحو: غلام زيد، وصاحب عمرو؛ لأنَّهما ضدَّان، ألا ترى أنَّ التَّنوين مُؤذن بتمام ما دخل عليه، والإضافة حاكمة بنقص المضاف، وقوة حاجته إلى ما بعده، فلمَّا كانت هاتان الصِّفتان على ما ذكرنا تعادتا وتنافاتا؛ فلم يمكن اجتماع علامتيهما".[٥٥]

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير مسألة عدم الجمع بين التَّنوين والإضافة؛ لأنَّهما أمران متضادان؛ فالتَّنوين دليل على تمام ما دخل عليه، والإضافة دليل على نقص المضاف، وحاجته إلى ما بعده.

٣. الإفراد أسبقُ رتبة من الإضافة، التَّنكير أسبق رتبةً من التَّعريف.

استكمالًا للمسألة السَّابقة، قال ابن جني:"وأيضًا فإنَّ التَّنوين عَلَم للتنكير، والإضافة موضوعة للتعريف ... ألا ترى أنَّ الإفراد أسبق رتبة من الإضافة، كما أنَّ التَّنكير أسبق رُتْبة من التَّعريف. فاعرف الطَّريق! فإنَّها مع أدنى تأمّل واضحة".[٥٦]

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير مسألة (حذف التَّنوين؛ للإضافة).

٤. محال اجتماع حرفين لمعنى واحد.

● في مسألة (ومما خُلِعت عنه دلالة الاستفهام)؛ قال ابن جني:"قول الشَّاعر– أنشدَنَاه سنة إحدى وأربعين– :]البسيط[

أَنَّـى جَزَوْا عامرًا سَيْئًـــــا بِفِعْلِهِمُ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأَى منَ الحَسَنِ؟
أمْ كَيْفَ يَنْفعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِئْمَـانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّـــــبَنِ

فـ(أم) في أصل الوضع للاستفهام؛ كما أنَّ (كيف) كذلك. ومحالٌ (اجتماع حرفين) لمعنى واحد؛ فلا بدّ أن يكون أحدهما قد خلِعت عنه دلالةُ الاستفهام".[٥٧]

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير مسألة أنَّ اجتماع الحرفين لمعنى لا يكون، إلا إذا خلع المعنى من أحدهما.

● في مسألة (تأخير لام الابتداء مع إنَّ)؛ قال ابن جني:"ومن ذلك قولهم:إنَّ زيدًا لقائم، فهذه لام الابتداء وموضعها أوّل الجملة وصدرُها، لا آخِرها وعَجزُها. فتقديرها أوّلُ لَئِنَّ زيدًا منطلق، فلمَّا كُرِه تلاقى حرفين لمعنى واحد – وهو التَّوكيد – أخِّرت اللام إلى الخبر فصار (إنَّ زيدًا لمنطلق)...".[٥٨]

وظف ابن جني هذا الدَّليل أيضًا في تقرير مسألة (تأخير لام الابتداء مع إنَّ).

٥. الأصل أقوى من الفرع.

---

٥٥. المصدر السابق ٦٥/٣.
٥٦. المصدر السابق ٦٥/٣.
٥٧. المصدر السابق ١٨٤/٢.
٥٨. الخصائص ٣١٤/١.

قال ابن جني:"... فلمَّا كان الغرض في قولهم: رجل عدل، وامرأة عدل؛ إنَّما هو إرادة المصدر والجنس؛ جعل الإفراد والتَّذكير أمارة للمصدر المذكر.فإن قلت: فإنَّ نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنَّثا، نحو: الزّيادة، والعبادة، والضَّئولة، والجهومة، والمَحْمِية، والموجِدة، والطَّلاقة، والسَبَاطة. وهو كثير جدّا.فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثًا فما هو في معناه ومحمول بالتَّأويل عليه أحجى بتأنيثه. قيل: الأصل – لقوّته – أحمل لهذا المعنى من الفرع؛ لضعفه".[٥٩]

وظف ابن جني هذا الدَّليل على تقرير مسألة أنَّ أجناس المعاني تأتي بعضها مؤنثة لفظًا لا معنى؛ لأنَّها أصول، والأصول تحمل ما لا تحمله الفروع؛ لقوتها.

٦. مالا نظير له مرفوض.

قال:"... قول ضيغم الأسديّ:]الوافر[

إذا هُوَ لمْ يَخَفْني في ابن عَمِّي وإنْ لم أَلْقَهُ الرجُلُ الظَّلُومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزَّمانيَّة بالابتداء ألا ترى أنَّ (هو) من قوله:(إذا هُوَ لم يخفني) ضمير الشَّأن والحديث، وأنَّه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأنَّ ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره.

فإن قلت: فلم لا يكون قوله: (لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم)؛ تفسيرًا للفعل الرافع لـ (هو) ؛كقولك: (إذا زيد لم يلقني غلامه فعلت كذا) فترفع (زيدًا) بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرًا له. قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما أنا لم نر هذا الضَّمير على شريطة التَّفسير عاملًا فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له، وجب رفضه واطراح الذهاب إليه...".[٦٠]

وظف ابن جني هذا الدَّليل ليقرر فساد أن يكون قوله:(لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم) تفسيرًا للفعل المحذوف الرافع لـ (هو).

٧. المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به.

قال ابن جني:"إنشادهم قول الشَّاعر:]الخفيف[

قَاتِلِي الْقَوْمَ يَا خَزَاعِ وَلاَ يَأْخُذْكُمُ مِنْ قِتَالِهِمْ فَشَلُ

فتمام الوزن أن يقالَ:(فقاتلي القوم)؛ فلولا أنَّ المحذوف إذا دل الدَّليل عليه بمنزلة المثبت؛ لكان هذا كسرًا لا زخافًا. وهذا من أقوى وأعلى ما يحتج به؛ لأنَّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به البتة. فاعرفه واشدد يدك به!".[٦١]

---

٥٩. المصدر السابق ٢٠٦/٢.
٦٠. المصدر السابق ١٠٥/١-١٠٦.
٦١. الخصائص ٢٨٨/١.

وظف ابن جني هذا الدَّليل على أنَّه من أقوى الأدلة التي يحتج بها في هذا البيت؛ فإنشاده بالفاء يجري على الصّناعة النَّحويَّة لا الصّناعة العروضيَّة؛ لأنَّ البيت من بحر الخفيف الذي وزنه (فاعلاتن مستفعلن فعلن)؛ لذلك قال أبو الفتح:"لكان هذا كسرًا لا زحافًا"، أي: إذا حسبت الفاء فيه من تمام الكلام لم يجر من جهة الصّنعة العروضيَّة؛ لأنَّه لا يستقيم مع (فاعلاتن) وهي في عروض الخفيف، وإنَّما جاز هذا وعلم من جهة العربيَّة، ولأنَّه كلام مبنيٌّ على شيء معتقد في النَّفس.

٨. الحمل على الأكثر دون الأقلّ.

قال ابن جني:"ومما يسأل عنه من هذا النَّحو قول الثَّقفيّ يزيد بن الحكم:]الطَّويل[

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طُحْتَ كَمَا هَوَى بها بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِ

التزم الواو والياء فيها كلّها. والجواب أنَّها واوية لأمرين: أحدهما أنَّك إذا جعلتها واويَّة كانت مطلقة، ولو جعلتها يائية كانت مقيدة، والشّعر المطلق أضعاف المقيد، والحمل إنَّما يجب أن يكون على الأكثر لا على الأقل. والآخر أنَّه قد التزم الواو؛ فإن جعلت القصيدة واويَّة فقد التزم واجبًا، وإن جعلتها يائية فقد التزم غير واجب، واعتبرنا هذه اللُّغة وأحكامها ومقاييسها، فإذا الملتزم أكثره واجب، وأقلّه غير واجب، والحمل على الأكثر دون الأقلّ".[٦٢]

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير مسألة التزام الشَّاعر بقافية واحدة.

٩. الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى.

وظف ابن جني هذا الدَّليل أيضًا في تقرير المسألة السَّابقة؛ قال:"...فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى".[٦٣]

١٠. إذا قام الدَّليل لم يلزم النَّظير.

قال ابن جني:"وكذلك القول في تاء ثنتان، وتاء ذيت، وكيت، وكلتى: التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة، كتاء بنت وأخت. وليست للتأنيث. إنَّما التَّاء في ذية، وكية، واثنتان وابنتان للتأنيث. فإن قلت: فمن أين لنا في علامات التَّأنيث ما يكون معنى لا لفظًا؟ قيل: إذا قام الدَّليل لم يلزم النَّظير".[٦٤]

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير علامات التَّأنيث التي تكون معنى لا لفظًا، كصيغة علم تأنيث بنت وأخت، وهي ليست – أي الصّيغة – بلفظ.

٦٢. المصدر السابق ٢/٢٦١.
٦٣. المصدر السابق.
٦٤. الخصائص ١/٢٠٣.

١١. الزَّائد غير أصل.

قال ابن جني:" كذلك القول في تاء ثنتان، وتاء ذيت، وكيت، وكلتى: التَّاء في جميع ذلك بدل من حرف علة، كتاء بنت وأخت، وليست للتأنيث...فإنَّ التَّاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنَّها بدل خصّ التَّأنيث، والبدل وإن كان كالأصل؛ لأنَّه بدل منه فإنَّ له أيضًا شبهًا بالزَّائد من موضع آخر، وهو كونه غير أصل، كما أنَّ الزَّائد غير أصل".(٦٥)

وظف ابن جني هذا الدليل في تقرير مسألة أنَّ التاء في الأمثلة التي ذكرها هي بدل من حرف العلة. والبدل شبيه بالزائد؛ في كونه غير أصل، كما أنَّ الزائد غير أصل.

١٢. كلّ عوض بدل وليس كلّ بدل عوض.

قال ابن جني:"وتقول: في ميم (اللَّهُمَّ) إنَّها عِوض من يا في أولهِ، ولا تقول: بدل، وتقول: في تاء زنادِقةٍ إنَّها عوض من ياء زناديق، ولا تقول: بدل، وتقول في ياءِ (أَيْنق) إنّها عوض من عين أنوق فيمن جعلها (أَيفُل)، ومن جعلها عينًا مقدّمة مغيّرة إلى الياء جعلها بدلًا من الواو. فالبدل أعمّ تصرّفًا من العوض؛ فكلّ عِوَض بدل، وليس كلّ بدل عِوضًا".(٦٦)

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير مسألة الفرق بين العوض والبدل؛ فـ البدل أعم في التَّصرف من العوض؛ إذ يقع الأخير في أيّ محلّ في الكلمة عوضًا عن المحذوف، كـ الياء على من جعلها على وزن (أيفل)؛ فهي عوض عن العين المحذوفة، ولم تعوض في مكانها. بينما من جعلها على وزن (أعفل)؛ فهي بدل من العين، أبدلت في مكانها.

١٣. البدل من الزائد زائد.

قال ابن جني:"...قيل قد زادوا الهمزة وسطًا في أحرف صالحة وهي شَمْأل، وشَأْمَل، وجُرَائض، وحُطَائط، بُطَائط، ونِئْدُلان، وتَأْبَل، وخَأْتم، وعَأْلم، وتأَبلْتُ القِدْر والرئبال فلَمّا جاء ذلك كرِهوا أن يَقْرَبوا باب لَبْس. فإن قلت: فإن همزة تأبل، و خأتم، و العألم إنَّما هي بدل من الألف، قيل: هي وإن كانت بدلًا فإنَّها بدل من الزَّائد، والبدل من الزَّائد زائد، وليس البدل من الأصل بأصل".(٦٧)

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير مسألة أنَّه ليس من الواجب أن يقابل الزَّائد من الزَّائد زائد بالأصل من الأصل أصل، إذ إنَّه قطع بالزيادة من الزَّائد، وقطع بنفي الأصل عمَّا كان بدلًا من الأصل؛ لأنَّه ثبت أنَّ (خأتم من ختم،

---

٦٥. المصدر السابق.

٦٦. المصدر السابق ٢٦٥/١.

٦٧. الخصائص ١٤٢/١.

وعألم من علم)، فالهمزة ليست من الأصل، بل هي بدل من ألف فاعل؛ فعوملت معاملة الزَّائد، ولو كانت بدلًا منه، أي: أنَّ البدليَّة لم تغير حكم الفرعية فيها.

١٤. لا يضاف الشيء إلى نفسه.

قال ابن جني:"ولا تقول: زيد أفضل الحمير، ولا الياقوت أنفس الطعام؛ لأنَّهما ليسا منهما. وهذا مفاد هذا. فعلى ذلك لم يجيزوا: زيد أفضل إخوته؛ لأنَّه ليس واحدًا من إخوته، وإنَّما هو واحد من بني أبيه؛ ألا ترى أنَّه لو كان له إخوة بالبصرة، وهو ببغداد، وكان بعضهم وهم بالبصرة لوجب من هذا أن يكون من بغداد البتّة في حال كونه بها مقيمًا بالبصرة البتّة في تلك الحال. وأيضًا فإنَّ الإخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهي الهاء في إخوته فلو كان واحدًا منهم وهم مضافون إلى ضميره، كما ترى لوجب أيضًا أن يكون داخلًا معهم في إضافته إلى ضميره وضمير الشّيء هو الشّيء البتَّة، والشّيء لا يضاف إلى نفسه".[٦٨]

وظف ابن جني هذا الدَّليل في تقرير مسألة عدم جواز تركيب (زيد أفضل إخوته)؛ لأنَّ الإخوة مضافون إلى ضمير زيد؛ وهو واحد منهم.

١٥. لا يعوض المحذوف وهناك ما يعاقبه ويجري مجراه.

قال ابن جني:"قول أبي إسحاق في التَّنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر، نحو: جوار وغواش: إنَّه عوض من ضمَّة الياء...وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر، وهو أن يقال له: إنَّ هذه الأسماء قد عاقبت ياءاتها ضماتها؛ ألا تراها لا تجتمع معها، فلمَّا عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنَّك لا تعوض من الشّيء وهو موجود؛ فكذلك أيضًا يجب ألا تعوض منه وهناك ما يعاقبه ويجري مجراه".[٦٩]

وظف ابن جني هذا الدَّليل في ردّ ما ذهب إليه أبو إسحاق أنَّ التَّنوين في (جوارٍ) و (غواشٍ) عوضًا عن الضَّمة المحذوفة؛ للثقل، وليس عوضًا عن الياء المحذوفة؛ للتَّخفيف. فالياء – كما ذكر ابن جني – معاقبة للضمَّة؛ بدلالة أنَّه لا يمكن الجمع بينهما، فهو بمنزلة لا يعوض من الشّيء وهو موجود.

الخاتمة

حمدًا، وصلاة، وسلامًا على رسول الله، وبعد:

خرجت هذه الدِّراسة بالنتائج التَّالية:

- تمتاز الأدلة الجدليَّة بأنَّها قواعد منطقيَّة عقليَّة عامَّة؛ فهي لا تختصّ بالمسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة، بل تنسحب على أكثر من باب في أي علم.

---

٦٨. المصدر السابق ٣٣٦/٣.

٦٩. المصدر السابق ١٧٢/١-١٧٣.

- تشارك هذه الأدلة الأدلة العلميَّة المؤكدة (قواعد التَّوجيه) بأنَّهما من الأصول المعتبرة، وتفارقها الأخيرة بأنَّها في صلب العلم.

- حرص النَّحويون –كـ ابن جني (ت٣٩٢هـ)، وابن الأنباريّ (٥٧٧هـ) – على توظيفها في مسائلهم؛ حرصًا على سلامة المنهج في التَّقعيد النَّحوي، وتحقيق الوقوف الصَّحيح على الأحكام النَّحويَّة.

المراجع

- الاستدلال النحوي وطرقه عند السيوطي من الدليل النحوي إلى الدليل الجدلي– دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: سليم عواريب، المجلد الثامن، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الآداب واللغات – مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري.

- أسرار العربية: الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى.

- الاقتراح في أصول النَّحو: السّيوطيّ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، وراجعه وقدم له: علاء الدّين عطية، دار البيروتي، دمشق، الطَّبعة الثَّانية.

- أصول التَّفكير النَّحوي: علي أبو المكارم، دار غريب، ٢٠٠٧م.

- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللُّغوي عند العرب النَّحو – فقه اللُّغة– البلاغة: تمام حسان، عالم الكتب ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

- أصول النَّحو دراسة في فكر الأنباريّ: محمَّد سالم صالح، دار السَّلام للطباعة والنَّشر، الطَّبعة الأولى.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين: البصريين والكوفيين: الأنباريَّ، المكتبة العصرية، الطَّبعة الأولى.

- تاج العروس من جواهر القاموس: الزُّبيديّ، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل: أبو حيَّان الأندلسيّ، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطَّبعة الأولى.

- التَّعريفات: الجرجانيّ، تحقيق ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف النَّاشر، دار الكتب العلميَّة بيروت –لبنان، الطَّبعة الأولى.

- توجيه اللمع: ابن الخباز، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المراديّ، تحقيق عبد الرَّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطَّبعة الأولى.

- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد رب النَّبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلميَّة – لبنان / بيروت، الطَّبعة الأولى.
- الحجج العقلية في اعتراضات البطليوسي (ت٥٢١هـ) على كتاب الجمل: سناء عبد الزهرة رزوقي، وزارة التربية– مديرية تربية القادسية.
- حاشية الصَّبان على شرح الأشمونيّ؛ لألفية ابن مالك: محمَّد الصَّبان، دار الكتب العلميَّة بيروت–لبنان، الطَّبعة الأولى.
- الخصائص: ابن جني، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، الطَّبعة الرَّابعة.
- خصائص التَّأليف النَّحوي في القرن الرَّابع الهجري: سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب، الطَّبعة الأولى.
- الدَّليل النَّحوي بين الكفاية والاعتداد به: سليمان العايد، ندوة علمية في موضوع "مركزية النَّص وآليات تحليله في النَّظريَّة النَّحويَّة".
- شرح الرضي على الكافية: الرضي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس– بنغازي، الطبعة الثانية.
- شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، تحقيق عبد الرَّحمن السَّيِّد، ومحمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان، الطَّبعة الأولى.
- شرح المفصل؛ للزمخشريّ: ابن يعيش، قدم له: الدُّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، الطَّبعة الأولى.
- صفحات من تاريخ التراث الطبي العربي الإسلامي: عبد الكريم شحادة، أكاديميا إنترناشيونال ٢٠٠٥م، بيروت –لبنان.
- العين: الخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزوميّ–إبراهيم السَّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.
- علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي دراسة: منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠١م.
- الكافية في الجدل: الجويني إمام الحرمين: تحقيق فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه – القاهرة،١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل– بيروت.
- كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والظُّنون: حاجي خليفة، مكتبة المثنى،١٩٤١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى.

- لمع الأدلة في أصول النَّحو: الأنباريّ، تحقيق سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، الطَّبعة الثانية.

- مجموعة الفتاوي: ابن تيمية، تحقيق عبد الرَّحمن بن محمَّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف–المدينة النَّبويَّة/المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- المفردات في غريب القرآن: الرَّاغب الأصفهانيّ، تحقيق صفوان عدنان الداوديّ، دار القلم، الدَّار الشَّاميَّة – دمشق بيروت، الطبعة الأولى.

- مقاصديَّة القواعد الفقهيَّة عند سلطان العلماء العزّ بن عبد السَّلام (ت٦٦٠هـ) وتلميذه الإمام القرافيّ (ت٦٨٤هـ): دراسة نماذج: سعيد الشوي، العدد العاشرون، مركز الجنوب للإنماء الثَّقافي والإنساني – المغرب، ٢٠١٥م.

- مقاييس اللُّغة: أحمد بن فارس، تحقيق عبد السَّلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

Employing argumentative evidence in deciding grammatical and morphological issuesIbn Jinni (d. 392 AH) in his book (The Characteristics) as a model

Dr.. Turkiya bint Amer bin Mutlaq Al-Amiri
Assistant Professor in the Department of Islamic Culture and Language Skills
Department of Islamic Culture and Language Skills, College of Science and Arts,
King Abdulaziz University

This study is based on shedding light on a type of grammatical evidence, namely, argumentative evidence or arguments, by defining them, and clarifying the difference between them and confirmed scientific evidence (guiding rules), and the impact of their employment in deciding issues, and mentioning examples of their employment in the book (characteristics).); Ibn Jinni (d. 392 AH.(

This study relied on the descriptive analytical method.

It came out with the following results:

-Argumentative evidence is characterized as a general logical rationale; It is not concerned with grammatical and morphological issues, but rather applies to more than one chapter in any science.

These evidences share the confirmed scientific evidence (rules of guidance) that they are considered assets, and the latter separates them as being at the core of science.

Grammarists - such as Ibn Jinni (d. 392 AH) and Ibn Al-Anbari (577 AH) - were keen to employ it in their issues; In order to ensure the integrity of the curriculum in grammatical recitation, and to achieve correct standing on grammatical provisions.